الاجتماع السنوي السابع
لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة
18 - 19 اكتوبر 2022 – بيروت

7th Annual meeting of the Intersessional Group of Experts on Disability
UN House - Beirut, 18-19 October 2022

الإنشاء والهدف

أولاً: دعم القيادة السياسية والتشريعات الوطنية:

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة - جمهورية مصر العربية

حظيت قضايا الإعاقة في مصر بإهتماماً كبيراً، **بعد دعم سيادة رئيس الجمهورية (عبد الفتاح السيسي) لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد قام سيادته بتخصيص عام 2018 عاماً للإعاقة، فكانت انطلاقة كبيرة على الجانب التشريعي حيث تم إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (10) لسنة 2018، ولائحته التنفيذية** لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان، وتعزيز كرامتهم ودمجهم في المجتمع.

وتم إنشاء المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (11) لسنة 2019، ليحل محل المجلس القومي لشؤون الإعاقة الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم (410) لسنة 2012.وهو **"مجلس مستقل، يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويهدف الى حماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة المقررة دستورياً، وتعزيزها وتنميتها، والعمل على ترسيخ قيمتها، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان ممارستها، وذلك في ضوء الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التي تصدق عليها جمهورية مصر العربية".**

وأهمها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدقت مصر عليها في 14 ابريل 2008 ،

وبذلك تتطابق التشريعات المحلية مع بنود الاتفاقية في تعزيز وحماية وتنمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم إدخال العديد من التعديلات التشريعية لضمان وتعزيز الإجراءات التطبيقية لها موضحة كالآتي:

- تعديل بعض أحكام قانون رقم (10) لسنة 2018 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باضافة **مادة 50 مكرر لتغليظ عقوبة التنمر** على الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **صدق فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على القانون رقم (157) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (200) لسنة 2020 بإصدار قانون إنشاء صندوق دعم الاشخاص ذوي الإعاقة، والتي أهمها:** انتقال تبعيته إلى رئيس الجمهورية، ويهدف الصندوق إلى المساهمة في تمويل الكثير من الخدمات التي اشتملت عليها بنود الاتفاقية (الصحة، التعليم، العمل والتدريب المهني، التوعية..)
- **تقديم مقترح لتعديل المادة (4) من قانون المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة برئيس المجلس بحيث يتم ترفيع وضعيته لتكون له سلطات الوزير وصلاحياته بما يتماشى مع التوجيه العام للدولة المصرية فيما يتعلق بالاهتمام بقضايا الإعاقة ويعزز قدرة المجلس لمباشرة مهامه ومسئولياته مما يكون له مردود إيجابي على إنفاذ بنود الاتفاقية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.**

وبذلك تتطابق التشريعات المحلية مع بنود الاتفاقية - وتضمينها بالاستراتيجيات الوطنية:

المجلس القومي
للأشخاص ذوي الإعاقة

- تقديم مقترح لنقل تبعية واختصاص اللجنة العليا المعنية بمتابعة تنفيذ الاتفاقية، من وزارة التضامن الاجتماعي، إلى المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة باعتباره الجهة الرسمية المستقلة المعنية بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر.

ثانياً: الاستراتيجيات الوطنية:

هناك توافق دولي ومحلي حول ضرورة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمين قضاياهم وحقوقهم في استراتيجيات الدول للتنمية المستدامة، ووضع استراتيجية وطنية لتمكينهم تنبثق وتتسق مع كلاً من الأهداف الإنمائية السبعة عشر للأمم المتحدة SDGS ، وبنود اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لذلك تم:

- إدراج قضايا الإعاقة في استراتيجية مصر للتنمية المستدامة لتحقيق "رؤية مصر 2030"، وبالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.
- وتضمين محور الأشخاص ذوي الإعاقة في المحور الثالث للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021- 2026).

التحديات:

قلة البيانات والإحصاءات حول الإعاقة: لا يزال الافتقار إلى البيانات والإحصاءات المصنفة الجيدة المتعلقة بالإعاقة يشكل فجوة تعيق التنفيذ الفعال للسياسات والخطط، فهناك تحديات متعلقة بجمع البيانات المتصلة بالإعاقة التي نتجت عن استخدام مصطلحات وتعاريف مختلفة للإعاقة، وكذلك الثقافة المجتمعية، مازال هناك أسر بالمجتمع المصري وخاصة بالمناطق الريفية والقبلية يعتبرون الإعاقة **"وصمة عاراجتماعية"**، وقد لا يبلغون عن حالات الإعاقة لديهم، أو يبلغون عن أشد الحالات فقط، وبالتالي لا تعطي صورة حقيقية عن نسب انتشار الإعاقة فيها، وتسجل معدّلات منخفضة نسبياً لانتشار الإعاقة، **وجاري مشاركة المجلس مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لإجراء مسح سكاني حول الإعاقة خلال الفترة القادمة**

وتشير مؤشرات التعداد العام للسكان 2017 للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الإعاقة، حيث بلغت نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) الذين لديهم أي صعوبة (من الدرجة البسيطة إلى المطلقة) 10.67%، وترتفع النسبة في الحضر عنها في الريف؛ فقد بلغت في الحضر (12.22)، مقابل (9.71) في الريف.

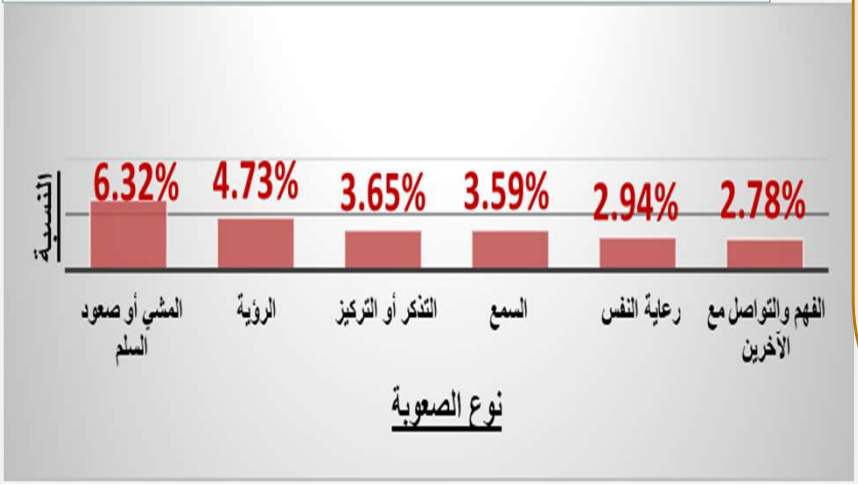

تابـع التحـــديـات:

المجلس القومي
للأشخاص ذوي الإعاقة

مازال العمل جاري لإصدار الاستراتيجية القومية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق الشمولية والتكاملية في كافة القطاعات التنموية تترجم بنود الاتفاقية الى خطط تنفيذية متعددة الأبعاد.

ضعف إمكانية الوصول والحصول على الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، سواء لقلة سبل الإتاحة البيئية أو التكنولوجية أو المعلوماتية أو ضعف وعي الجهات المقدمة لتلك الخدمات بكيفية تفعيل سبل الإتاحة أو الإجراءات التيسيرية مثل (الكود المصري للإتاحة...)

الحلول:

التوسع في تفعيل وتعدد آليات لها صلاحيات تنفيذية ورقابية محددة لضمان متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية، وإعداد التقارير الدولية بهذا الشأن ويتطلب بناء قدرات وتنمية معارف ومهارات الكوادر البشرية في هذا المجال.

التوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال صندوق قادرون باختلاف وصندوق "عطاء" للاستثمار الخيري لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، في تنفيذ ومتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية كأحد مصادر التمويل.

الانتهاء من إصدار بطاقة الخدمات المتكاملة (بطاقة مميكنه لإثبات الإعاقة ويتم ربطها بكافة الخدمات المستحقة للشخص لضمان تمتعه بكامل حقوقه المشتملة عليها بنود الاتفاقية).

استمرار التعاون المشترك مع وزارة الاتصالات لإمداد المجلس بخط الربط الشبكي الحكومي، مما ييسر عمليات جمع وحفظ وتبادل المعلومات، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارتي الصحة والتضامن الاجتماعي.

الآليات المعتمدة لتحقيق التنسيق والتكاملية بين مختلف الأجهزة والإدارات لتنفيذ الإجراءات:

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

عقد اجتماعات تنسيقية دورية

على أعلى مستوى برئاسة رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء للتنسيق ومتابعة تنفيذ التوصيات لتذليل العقبات أمام إنفاذ الاتفاقية.

المشاركة باللجان المشتركة مع الوزارات المختلفة

بهدف البحث والدراسة والخروج بتوصيات لإنفاذ بنود الاتفاقية في كافة المجالات.

المساهمة بإعداد التقارير الدورية

عن الاتفاقية والمشاركة في المؤتمر، وإعداد تقارير سنوية بنتائج كل ذلك للعرض على رئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ومجلس الوزراء.

إعداد تقارير دورية كل 3 شهور

لمجلس الوزراء لعرض ومناقشة التحديات الأشخاص ذوي الإعاقة في إنفاذ بنود الاتفاقية في كافة المجالات، لاقتراح حلول وآليات تذليلها.

تابع الآليات المعتمدة لتحقيق التنسيق والتكاملية بين مختلف الأجهزة والإدارات العاملة لتنفيذ الإجراءات:

المجلس القومي
للأشخاص ذوي الإعاقة

تمثيل المجلس باللجنة العليا المشتركة

بين وزارتي الصحة ووزارة التضامن الاجتماعي التي تنعقد دورياً لتذليل جميع العقبات، وفي اللجنة المشتركة لتحديد الأجهزة تعويضية والوسائل المساعدة الخاضعة للإعفاءات.

رصد الشكاوى وتحليلها وتقويمها وفرق التدخل السريع

إدارة خدمة المواطنين بالمجلس وتتعدد آليات ووسائل التواصل

فرق تضم قانونيين ومتخصصين للانتهاكات

آليات تكنولوجيـة

لتيسير تسجيل ومتابعة الشكاوى، وربطها بمنظومة الشكاوى الحكومية بالوزارات، وربط شبكي حكومي لسهولة تبادل المعلومات لإنشاء قاعدة بيانات مفصلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

عقد سلسلة من لقاءات وملتقيات حوارية

للتواصل المباشر والفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الإعاقة للوقوف على إشكاليات تطبيق بنود الاتفاقية من وجهة نظرهم.

التحديات والحلول المقترحة

تشجيع إجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية عن التحديات التي تعوق إنفاذ بنود الاتفاقية من خلال وجهات نظر متعددة (الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم – المتخصين والخبراء في المجال – الأكاديميين – مقدمي الخدمات...)

ضعف توحيد جهود الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم لإنشاء وانضمام إلى منظمات الاشخاص ذوي الإعاقة، وتشكيل اتحادات نوعية: مما يعزز سبل التواصل معهم لتعبير عن آرائهم عن التحديات التي تواجههم في تنفيذ الاتفاقية من وجه نظرهم **الحلول:** يتطلب توفير آليات محفزة وميسرة لإنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والاتحادات النوعية مثل (تيسير الإجراءات، إعفاءات، محفزات للاستدامة، رفع وعي وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة...).

ضعف الوعي المجتمعي: بأهمية التبليغ بحالات الإعاقة لدى الأسر والتسجيل لإصدار بطاقة الخدمات المتكاملة لضمان تضمنهم في قاعدة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة ومن ثم تمتعهم بكافة حقوقهم التي تتضمنها بنود الاتفاقية والقانون المصري.

الحلول: يتطلب مزيد من الجهد والتنسيق لإذكاء الوعي المجتمعي من خلال تكثيف الحملات الإعلامية بكافة وسائل الإعلام وتحفيزهم على سرعة التسجيل لإصدار البطاقة.

المجلس القومي
لشئون الإعاقة
شركاء تنمية الوطن

يتقدم المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة(بجمهورية مصر العربية) بجزيل الشكر والتقدير لجميع السادة الحاضرين.

المجلس القومي